

انتفاء الغرض مفهومه ومظاهره دراسة صرفية

مهند ناصر حسين

وزارة التربية | مديرية تربية بابل

The lack of the purpose, its concept and its manifestations, a morphological study**Mohannad Naser Hussein****Ministry of Education | Babylon Education Directorate****Abstract**

The current research which is tagged under the title (*The lack of the purpose, its concept and its manifestations, a morphological study*), aims to clarify the issues of the lack of the purpose in the morphological study and the change that leads to in the structure of the word. Especially since this study shows that the morphological studies do not end or stop at a certain point, but rather it is an updated science that opens every time a new door of knowledge and among these doors is the door of the lack of purpose.

In this study, I dealt with the concept of the lack of the purpose and its manifestations in the morphological study, and what is meant is: that prejudgments of a specific phenomenon are made on the structure of a word from Arabic words such as (deletion, increase, or other) for a specific morphological defect or for a specific purpose. If this cause is removed the prejudgment of this phenomenon is fall. The prejudgments of this phenomenon may continue despite the demise of the cause that led to the implementation of these provisions.

Its purpose was to highlight those manifestations and to clarify issues in which the purpose is morphologically absent. I have reached a number of useful results that I mentioned in the conclusion, including:

- 1- Not every omission or deletion in a word leads to the lack of the purpose, as we find many words in which a letter is omitted for a morphological vowel and does not lack the purpose.
- 2- The lack of purpose is in a few and an enumerated cases, and there may be more than one case in a single morphological issue in which the purpose is lacked, and most likely there will be one case.

Keywords:

Revocation of the purpose , lack of the purpose, the reason , the omission , the confusion , the silence ha , the emphasizing nun .

المخلص

يهدف هذا البحث الموسوم بـ (انتفاء الغرض مفهومه ومظاهره دراسة صرفية) إلى بيان مسائل انتفاء الغرض في الدرس الصرفي وما يؤول إليه من تغيير في بنية الكلمة، ولا سيما إن هذه الدراسة تبين أن البحث الصرفي لا ينتهي أو يتوقف عند نقطة معينة، وإنما هو علم متجدد يفتح في كل وقت باباً جديداً من المعرفة، ومن هذه الأبواب باب انتفاء الغرض.

تناولت في هذا البحث، مفهوم انتفاء الغرض ومظاهره في الدرس الصرفي، والمراد فيه : أن تجري أحكام ظاهرة معينة على بنية كلمة من الكلمات العربية ك(الحذف أو الزيادة أو غيرها) لعلة صرفية معينة أو لغرض معين، فإذا زالت هذه اللة سقط الحكم من هذه الظاهرة، وقد تستمر أحكام هذه الظاهرة على الرغم من زوال اللة التي أدت إلى إجراء هذه الأحكام.

وكان الغرض منه ابراز تلك المظاهر, وبيان المسائل التي ينتفي فيها الغرض الصرفي. وقد توصلت إلى جملة من النتائج ذكرتها في الخاتمة لعلها تكون مفيدة ومنها:

- 1- ليس كل حذف أو اسقاط في كلمة يؤدي إلى انتفاء الغرض, إذ نجد كثيراً من الكلمات التي يحذف فيها حرف لعة صرفية ولا ينتفي الغرض.
 - 2- انتفاء الغرض يكون في حالات قليلة ومعدودة, وقد يكون في المسألة الصرفية الواحدة أكثر من حالة ينتفي فيها الغرض, وعلى الأغلب تكون فيها حالة واحدة.
- كلمات المفتاحية: نقض الغرض, انتفاء الغرض, العلة, الحذف, اللبس, هاء السكت, نون التوكيد

مفهوم انتفاء الغرض :

قبل أن نبين مفهوم انتفاء الغرض لا بد من بيان مفهومي الغرض, و نقض الغرض, كي لا تلتبس هذه المفاهيم على القارئ.

الغرض: هو أن تأتي بشيء لأجل فائدة معينة. ومثال ذلك أن الغرض من اتصال الضمير (الألف) في الفعل هو للدلالة على المثني, وكذلك أن تأتي بنون التوكيد لغرض توكيد الفعل المضارع, وكدلالة الحركة على الحرف المحذوف, وغير ذلك.

نقض الغرض: أن تأتي بشيء ثم تحذفه, ولذلك لا تحذف ياء التصغير؛ لأنه يؤدي إلى نقض الغرض الذي جاءت من أجله, ولأنه لا يمكن إدغام تاء الفاعل مع ما يليه مما يماثلها؛ لأن ذلك يؤدي إلى نقض الغرض.

انتفاء الغرض: أن تجري أحكام ظاهرة معينة على بنية كلمة من الكلمات العربية ك(الحذف, أو الزيادة, أو غيرها) لعة صرفية معينة, أو لغرض معين, فإذا زالت هذه العلة سقط الحكم من هذه الظاهرة. وقد تستمر أحكام هذه الظاهرة على الرغم من زوال العلة التي أدت إلى إجراء هذه الأحكام. أي: أن تأتي بشيء لعة, فإذا زالت هذه العلة انتفت الحاجة إلى ذلك الشيء. ومثال ذلك همزة الوصل, فإنك تأتي بها لغرض التوصل إلى النطق بالساكن, نحو قولك مبتدئاً: اكتب, فإذا اتصل الكلام انتفت الحاجة إلى هذه الهمزة, كقولك: قلت له اكتب, فأنت لا تتطرق بهذه الهمزة لزوال العلة باتصال الكلام, فتبقى في الخط دون اللفظ, والعبارة بما هو ملفوظ.

ومن ذلك حذف حرف النداء مع المنادى إذا كان قريباً؛ لأنك غير محتاج إلى واسطة لندائه, قال تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [سورة يوسف آية 29], فحذف حرف النداء لانتهاء الغرض منه.

وقد ينتفي الغرض وتسقط العلة, ولكن لا يتغير شيئاً, بل يبقى الأمر على حاله وكأن العلة موجودة, وهذا هو الذي يهمننا والذي نبحت فيه.

ويمكن أن نتلمس مظاهر انتفاء الغرض فيما يأتي:

المظهر الأول: حذف الواو من مضارع المثال, نحو: (يجد, ويعد, ويزن):

تحذف الواو في مضارع الفعل المعتل أوله (المثال), وإنما حذفت الواو "لأنهم كرهوا الواو بين ياء وكسرة"⁽¹⁾, وهذه الكراهة جاءت من ثقل الواو إذا اكتفتها ياء مفتوحة وكسرة, وهذا فيه ثقل كبير في نطقه, أوضحه أجمل إبيصاح ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) قائلاً: "وذلك أن الواو نفسها مستقلة, وقد اكتفتها ثقلان: الياء والكسرة, ..."

(1) الكتاب, لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيويه (ت 180هـ) تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون, الطبعة

الثالثة, مكتبة الخانجي, القاهرة, 1988 م | 4 | 53.

فلما اجتمع هذا الثقل، آثروا تخفيفه بحذف شيء منه، ولم يجر حذف الياء؛ لأنه حرف المضارعة وحذفه إخلال، مع كراهية الابتداء بالواو، ولم يجر حذف الكسرة؛ لأن بها يُعرّف وزن الكلمة، فلم يبق إلا الواو فحذفت، وكان حذفها أبلغ في التخفيف؛ لكونها أثقل من الياء والكسرة مع أنها ساكنة ضعيفة⁽¹⁾.

لكننا نجد هذا الحذف في تصريفات المضارع الأخرى، على الرغم من تخلف العلة وانتفاء الغرض، فقالوا: نجد، وتجد، وأجد، إذ لم تقع الواو فيها بين ياء وكسرة، والأصل: نوجد، وتوجد، وأوجد، ولكنهم طردوا الحذف قياساً على يجد، قال السيرافي (ت ٣٦٨ هـ): "إن العلة إذا لحقت شيئاً من الأفعال لمعنى فإنه قد يحمل عليه سائر الأفعال التي ليس فيها ذلك المعنى؛ لنلا يختلف منها وجه"⁽²⁾، وقال العكبري (ت ٦١٦ هـ): "الحكم إذا ثبت بعلّة ثبت في مواضع، وإن لم تكن العلة موجودة، طرداً للباب"⁽³⁾. فحذفت الواو في تجد ونحوها مع انتفاء الداعي للحذف.

ومما نجده من انتفاء علة حذف الواو في الأفعال (يضع، ويهب، ويرى)، وسبب انتفاء العلة أن الواو وقعت بين ياء وفتحة، فالأصل أن يقال: (يوضع، ويوهب، ويؤرى)، ولكنهم حذفوا الواو؛ لأنهم يقدرّون الأصل فيها على الكسر قال ناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ): "أن يكون سبب حذف الواو والكسرة منوية، فكان وضع يضع في الأصل من باب: ضرب يضرب ففتحت عين مضارعه لأجل حرف الحلق"⁽⁴⁾. ولكنهم حذفوا الواو على الرغم من انتفاء الغرض.

المظهر الثاني: حذف الهمزة من مضارع (أفعل) نحو: (أكرم يُكرم، أسلم يُسلم):

تحذف الهمزة في مضارع (أفعل)، مثل أحسن، وأكرم، وعلة ذلك قالوا: لاجتماع همزتين: الأولى همزة المضارعة للمتكلم، والأخرى الهمزة الزائدة في أوله، والأصل (أؤفعل)، وقد حذفوا الثانية تخفيفاً، وجرى الحذف على التصريفات الأخرى، على الرغم من انتفاء علة وجود الهمزتين، نحو: يُكرم، وتُكرم، وتُكرم، والأصل فيها يُؤكرم، و تُؤكرم، قال المبرد (ت ٢٨٥ هـ): "وأما أفعلت فنحو أكرم يكرم وأحسن يحسن وكان الأصل يؤكرم ويؤحسن حذفت هذه الهمزة لأنها زائدة وتلحقها الهمزة التي يعني بها المتكلم نفسه فتجتمع همزتان فكهروا ذلك وحذفوها إذ كانت زائدة وصارت حروف المضارعة تابعة للهمزة التي يعني بها المتكلم نفسه كما حذفت الواو التي في يعد"⁽⁵⁾، فإذا كان الغرض من حذف الهمزة هو اجتماع همزتين، فقد انتفى الغرض في باقي التصريفات كما بيئنا آنفاً.

ومن ذلك حذف همزة يرى عند الحديث عن النفس، إذ تتوالى همزتان في مضارع (أرى)، وليس بينهما إلا ساكن وهو الراء، والأصل: أراى، لكنهم حذفوا في الغائب والمخاطب والمتكلمين فقالوا: يرى، و ترى، و ترى، إذ حصل الحذف على الرغم من سقوط العلة الموجبة للحذف. قال ابن يعيش: "أن تكون حذفت لكثرة الاستعمال تخفيفاً، وذلك أنه إذا قيل: "أراى"، اجتمع همزتان بينهما ساكن، والساكن حاجز غير حصين، فكأنهما قد توالتا،

(1) شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت: 643 هـ)، تحقيق: علي بو ملحم، الطبعة: الأولى، مكتبة الهلال، بيروت ١٩٩٣ م 224/5.

(2) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (ت: 368 هـ)، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور محمود فهمي حجازي، والدكتور محمد هاشم عبد الدايم، والدكتور محمد عوني عبد الرؤوف، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، الطبعة الثانية، 2009 م 157/1.

(3) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الطبعة: الأولى، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م 402.

(4) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 10 | 594.

(5) المقتضب، أبو العباس المبرد (ت: 285 هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، 97 | 2.

فحذفت الثانية على حدّ حذفها في "أَكْرُمُ"، ثم أُتبع سائر الباب، وفُتحت الراء لمجاورة الألف التي هي لأمّ الكلمة، وغلب كثرة الاستعمال ها هنا الأصل حتى هُجر ورفض⁽¹⁾.

فجرى الحذف على التصريفات الأخرى على الرغم من انتفاء العلة.

ولكن لمّ لمّ تحذف الهمزة في أسأل مع وجود العلة نفسها وهي اجتماع همزتين بينهما ساكنٌ، وهو حاجزٌ غير حصين؟ الظاهر أن سبب ذلك نجده عند ابن يعيش الذي عزاه إلى كثرة الاستعمال، إذ لو أحصيت استعمال (أرى) ومشتقاتها في القرآن الكريم تجدها أكثر بكثير من استعمال (سأل) ومشتقاتها، وهذا يؤيد صحة كلام ابن يعيش.

المظهر الثالث: عند اتصال الفعل الناقص بتاء التأنيث:

عند اتصال الفعل الناقص بتاء التأنيث تحذف الألف؛ لالتقاء ساكنين: التاء والألف (والألف ساكن عند القدماء)، وذلك نحو: دعا، فنقول: دَعَتْ. و رمى، نقول رَمَتْ، ولكن لو تحركت التاء الساكنة وذلك عند الوصل، مثل(دَعَتِ الفتاة) لم يعيدوا ما كان محذوفاً مع انتفاء سبب الحذف.

إن العلماء نظروا إلى هذه التاء وهي ساكنة تقبل التحريك، فالتسكون أصيل فيها، لذلك عدّ تحريكها عارضاً لا يُعتدُّ به عند أكثر العلماء⁽²⁾، ومنهم من اعتدّ به، فيقول: "رمت البنت"⁽³⁾ بإعادة المحذوف.

ومثله فعل الأمر(قُلْ)، إذ أصله عند القدماء (قُؤْلٌ)، فاجتمع ساكنان الواو واللام للأمر، فحذفت الواو لالتقاء ساكنين فصارت (قُلْ)، ولكن لو تحركت اللام عند الوصل، مثل (قُلِ الحقّ) لانتفى الغرض من الحذف، ولكن المحذوف لم يرجع؛ لأن الحركة فيهما عارضة، لا يُعتد بها⁽⁴⁾.

وكذا الحال في جزم الفعل المضارع من الأجوف، كقولنا: لم يقل، لا تَبِعْ، إذ التقى ساكنان فحذف أحدهما، والأصل فيهما، لم يقول، و لا تبيع. فعلة الحذف إذاً بالتقاء ساكنين، ولكن لو حُرِّك الحرف الأخير عند الوصل، هل يُردُّ المحذوف لسقوط العلة الموجبة للحذف؟ قال سيبويه: "هذا باب ما لا يرد من هذه الأحرف الثلاثة؛ لتحرك ما بعدها، وهو قولك: لم يخف الرجل، ولم يبع الرجل، ولم يقل القوم، ورمت المرأة"⁽⁵⁾، ثم ضرب مثلاً، لم يخف بوك، ولم يبع بوك، ولم يقل بوك⁽⁶⁾. وعلل السيرافي ذلك بأنه ما اسقطناه من الألف والواو والياء لالتقاء الساكنين لم يرد الساكن الذاهب إذا تحرك ما بعده لأن هذا التحريك عارض ليس بحركة تلزم الحرف⁽⁷⁾. فالحرف المحذوف لم يرجع عند سقوط العلة وانتفاء السبب؛ لأنّ هذه الحركة لا يعتد بها؛ لأنها عندهم عارضة وغير ملزمة.

(1) شرح المفصل 15 | 370 .

(2) ينظر: المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1978م 76.

(3) شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين بن مالك (ت: 672 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 1990م | 9 | 4663 .

(4) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 4 | 255 .

(5) الكتاب 4 | 158 .

(6) ينظر المصدر السابق.

(7) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 5 | 38.

المظهر الرابع: حذف نون التوكيد من الفعل:

من المعلوم أن نون التوكيد تأتي لغرض توكيد الفعل المضارع، ولا يمكن حذفها؛ لأن الحذف يؤدي إلى اخلال بالبنية وينقض الغرض، لكنها قد تحذف إذا دل عليها دليل، " فإذا جاء بعد نون التوكيد الخفيفة حرفٌ ساكنٌ وجب أن تحذف؛ لأنه لا يمكن أن يجتمع ساكنان، فلا بدُّ أن تحذف نون التوكيد، مثال ذلك: إذا قلت: اضربن الرجل، فالنون الآن ساكنة؛ لأن نون التوكيد الخفيفة ساكنة، واللام في (الرجل) ساكنة، فالتقى ساكنان؛ لأنَّ الهمزة لا يُعتدُّ بها في درج الكلام، فهي ساقطةٌ لفظاً، فلا بدُّ أن تحذف النون فتقول: اضرب الرجل⁽¹⁾، فالنون الخفيفة هنا تحذف مع إبقاء الدليل عليها، وهو الفتحة البنائية، وإقامة الدليل كوجود للمدلول، كقول الأصبط بن قريع السعدي [من المنسرح]⁽²⁾

لا تهينَ الفقيرَ علكَ أن ترقعَ يوماً والدَّهرُ قد رفعه

والأصل لا تهيننُ الفقيرَ، لكن المفارقة في حذفها عند الوقف، وإعادة ما كان محذوفاً لانتفاء السبب الذي من أجله حذف، نحو: يا رجالاً اضربوا، و يا بنت اضربي، والأصل اضربن يا رجال، و اضربن يا بنت⁽³⁾ فلا مبررٌ لحذف نون التوكيد الخفيفة؛ لانتفاء الغرض من الحذف.

وكذلك حذفوا نون التوكيد الخفيفة، مع أنه لم يليها ساكن بعدها، فانتهى الغرض من الحذف، ولكن مع ذلك حذفوا، كما في قول طرفة بن العبد [من المسرح]⁽⁴⁾

اضربِ عنكَ الهُمومَ طارقِها ضربك بالسيفِ قونسَ الفرسِ

ف(اضرب) أصلها (اضربن) حذف نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة البنائية على البناء دليلاً عليها من دون انتفاء ساكنين ولا وقف.

المظهر الخامس: زيادة هاء السكت:

ذكر الصرفيون أن هاء السكت تزداد في الكلام الموقوف عليه، وأكثر زيادتها في موضعين، أحدهما: " زيادتها مع الفعل المعتل الآخر جزماً ووقفاً، أمثلة ذلك: لم تعطه، وأعطه، وعه، وقه، و لا تعه، سواء كانت بلفظ المضارع أم الأمر"⁽⁵⁾. والموضع الآخر: مع " ما الاستفهامية، إذا جرَّت وحذفت ألفها للجرِّ، نحو: علامه؟ لمه؟ ممه؟ بمه؟ فيمه؟ عمه؟"⁽⁶⁾. وتزداد كذلك مع المندوب مثل: وإماماه، وعند الوقوف على ياء المتكلم، مثل: أبيه⁽⁷⁾ وغير ذلك.

(1) شرح ألفية ابن مالك، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ)، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، ١٤٣٢هـ 6 | 14.

(2) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، لمحمد بن محمد حسن شرَّاب، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1427 هـ، 2007 م | 2 | 76.

(3) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت: 900 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998 م | 2 | 129.

(4) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية | 2 | 9.

(5) شرح ألفية ابن مالك، لزين الدين بن الوردي (٦٩١ - ٧٤٩ هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، الرياض - المملكة العربية السعودية، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م | 2 | 719.

(6) المصدر السابق.

(7) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت: 761 هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 2008 م | 3 | 168.

ويجب زيادتها في الفعل الذي يؤول إلى حرف واحد، وإنما ألحقوا الهاء عليها عند الوقف؛ لبيان حركة الحرف في آخره، فالفعل (وعى) مثلاً أمره (ع)، و(ووقى) أمره (ق)، حُذِفَ منه أصلان: الفاء واللام، وبقيت عينه، وهو أصلٌ واحد، وكذلك الفعل رأى، عند الأمر منه نقول: (ر) بقيت فاؤه، هذا كله في درج الكلام، لأن الكلام متصل ببعضه درجاً، أما عند الوقف فلا بدّ من زيادة الهاء لبيان حركة الحرف الباقي، إذ الوقف بالإسكان يبقي الفعل (ع) من دون حركة وهذا إخلال شديد ببنيته، إذ أصابته ثلاثة حذوف الفاء واللام وحركة حرفه، قال سيبويه معبراً عن ذلك بالاختلال واستحالة النطق به: "هذا باب ما يلحق الكلمة إذا اختلت حتى تصير حرفاً فلا يستطيع أن يتكلم بها في الوقف وذلك قولك: عه وشه. وكذلك جميع ما كان من باب وعى يعي"⁽¹⁾، فجاء بالهاء لحماية الحركة من الحذف ولتكون دليلاً على المحذوف، قال ابن يعيش: "فشحو على الحركات أن يُذهبا الوقف، فيذهب الدالّ والمدلولّ عليه، فألحقوها هاء السكت ليقع الوقف عليها بالسكون، وتسلم الحركات"⁽²⁾.

إذاً الغرض من هاء السكت هو الوقوف عليها لتسلم الحركة؛ لذلك تأتي في الوقف ولا تأتي في الوصل، لانقضاء الغرض؛ لأنه عند الوصل تسلم الحركة كما قالوا: "ع يا فتى"⁽³⁾. لكنهم زادوا هاء السكت في الوصل، كقولهم: "قه يا زيد"، ومنه قول رؤبة [من الرجز]⁽⁴⁾:

قَه يَا لَيْتَ شِعْرِي مِنْكُمْ حَنِيفًا أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيهٗ، وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيهٗ، يَا لَيْتَنِيهَا كَانَتْ الْقَاضِيَةَ﴾ [سورة الحاقة آية 25-27]، ومثله قول الشاعر [من الهزج]⁽⁵⁾:

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بِنُ الرَّبِيرَاهُ

فالملاحظ في الشواهد المذكورة أنّ هاء السكت لم تحذف، على الرغم من انتفاء الغرض من وجودها. المظهر السادس: إرجاع لام فعل الأمر الناقص المفتوح العين إلى أصلها عند توكيدها بالنون وأسند إلى ضمير الواحد المذكور:

عند توكيد الفعل الناقص ك(اغز، و ارم)، المسند إلى الضمير الواحد المذكور، نقول: (اغزوّن، وارميين)، مسندا إلى الواحد، فُرِدَّتِ الواو إلى مكانها، وكذلك الباء، ولو لم تُرَدِّ إلى أصلها لقلنا: (اغزوّن، وارميين)، وهذا يختلط بالجمع في الاول، وفي المؤنثة الواحدة في الثاني⁽⁶⁾، ولكن في الفعلين (يرضى، ويخشى) عند توكيدهما، نقول: (ارضىين، واخشين) فعادت الياء إلى موضعها، ولو لم نرجع الأصل وقلنا: (ارضىن، واخشن) لم يلتبس بشيء آخر؛ لأن إسناده إلى الجمع هو (ارضوون، واخشوون)، بحذف اللام وإبقاء واو الضمير مُحرِّكاً بالضم؛ للسالكين، ونقول للواحد: ارضين، واخشين، ولكن عاد ما كان محذوفاً على الرغم من انتفاء الغرض؛ لأن الغرض من اعادة

(1) الكتاب 144/4.

(2) شرح ابن يعيش 226/5.

(3) الكتاب 3 | 320 .

(4) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية 183 .

(5) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدرد الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥ هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر، وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة: الأولى، القاهرة - جمهورية مصر العربية،

١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م | 2 | 317 .

(6) البديع في علم العربية، لمجد الدين ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠ هـ 669 .

الفعل إلى أصله هو لمنع اللبس، وفي الفعلين (يرضى، ويخشى)، لا يحدث اللبس، فانتهى الغرض، لكنهم ارجعوا ما كان محذوفاً.

المظهر السابع: عند اتصال الفعل بضمائر الرفع المتحركة:

مما لا شك فيه أنّ الفعل الماضي اذا اتصل بضمائر الرفع المتحركة يبنى آخره على السكون؛ كراهية توالي أربع حركات في كلمة واحدة، أو ما يشبهها، نحو قولهم: (ضربتُ)، ولم يقولوا "ضربتُ"؛ لأن في ذلك توالي أربع متحركات في كلمة واحدة؛ لأن العرب يعدّون الفعل مع فاعله (الضمير المتصل) كلمةً واحدةً⁽¹⁾. وهم لم يعدوا الفعل مع مفعوله كلمةً واحدةً، لذلك جاز أن يتوالى أربع متحركات في قولنا: (ضربتُك) و(ضربتُنا)؛ لأنها في أكثر من كلمة.

لكننا نجد الفعل (قال)، عند اسناده إلى ضمير رفع، لا يتوالى فيه أربع متحركات؛ لأنّ الألف ساكنة عندهم، وهم مع ذلك سكتوا آخره، على الرغم من انتفاء علة التسكين، فقالوا: (قُلْتُ).

ومثله الأفعال (باعَ، وشدَّ، وناقشَ، وانهزمَ، وتنافسَ، وقتلَ، واستعلمَ، ودحرجَ) وغيرها، ففي كل هذه الأفعال يبنى آخرها على السكون، وإن انتهى الغرض، و لم تتوالى فيها أربع حركات، فنقول: (استعلمْتُ) و(دحرجْتُ).

ونجد انتفاء الغرض في الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة، نحو (يفعلنَ)، فقد بُني آخره على السكون، حملاً له على الماضي؛ لأن الماضي أصله، وإن لم تتوالى فيه أربع حركات، قال ابن السراج (ت 316هـ) عن ذلك: "أسكنت تشبيهاً بلام "فعلن"، وإن لم يجتمع فيه أربع حركات، ولكن من شأنهم إذا أعلوا أحد الفعلين لعله، أعلوا الفعل الآخر، وإن لم تكن فيه تلك العلة"⁽²⁾.

وقال السيرافي: "إن العلة إذا لحقت شيئاً من الأفعال لمعنى، فانه قد يحمل عليه سائر الأفعال التي ليس فيها ذلك المعنى؛ لئلا يختلف فيها وجه"⁽³⁾.

وسبب ذلك؛ لأنهم يرون الفاعل جزء من فعله، والماضي أصل للمضارع، فحمل عليه المضارع، وجرى عليه الإسكان، كجريانه في الماضي.

المظهر الثامن: دخول نون الوقاية على الأفعال المسندة إلى ياء المتكلم:

ذكر النحويون أنّ فائدة نون الوقاية أن تقي الفعل من الكسر، قال ابن يعيش: "كأنّهم حرسوا أواخر الأفعال من دخول الكسر عليها؛ لتباعد الأفعال من الجرّ، والكسر لفظه لفظ الجرّ؛ وذلك أنّ ياء المتكلم تكسر ما قبلها إذا كان ممّا يُحرك"⁽⁴⁾، نحو (ضربني، و يضربني، و اضربني)، ولو لم تدخل عليها النون، لدخلها الكسر، فقالوا: ضربني، وهذا مرفوض عندهم، لكنّ بعض الأفعال إذا أُسندت إلى ياء المتكلم لا تكسر، فانتهى الغرض من دخول نون الوقاية عليها، ومع ذلك دخلت عليها النون، ومن هذه الأفعال (دعا، و رمى، و خشي)؛ لأنّ الفعل معتل بالألف، والألف لا يقبل الحركة⁽⁵⁾، ومع ذلك دخلت عليها النون، فقالوا: (دعاني، و خشانني)، ولكن قد يكون مجيء النون

(1) ينظر: شرح المفصل | 204.

(2) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (ت: 316 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، 1999م | 50.

(3) شرح كتاب سيويه: 157/1.

(4) شرح المفصل | 299.

(5) ينظر: المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1978م | 82.

هنا للتخلص من التقاء ساكنين: الألف والياء، وإذا التقيا حذف أحدهما، وبما أن مجيء الياء هنا لغرض وهو الدلالة على المتكلم، فالحذف يكون للألف، وعندئذ يكون الفعل على حرفين: (الدا والعين)، والعين تقبل الكسر، فدخل نون الوقاية من جديد، فيصير الفعل (دَعْنِي)، وهو غير دعاني.

وهناك غرض آخر ذكره ابن مالك (ت: 672 هـ) من دخول نون الوقاية، وهو "التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة، و التباس أمر المذكر بأمر المؤنثة، ولذلك سميت نون الوقاية"⁽¹⁾، فالفعل (أضْرَيْتِي) لو حذفنا منه نون الوقاية، لقلنا: (أضْرَيْتِي)، فالتبس أمر المذكر بنظيره المؤنث، ولكن الغرض ينتفي مع الماضي والمضارع؛ لأمن اللبس، وعند ذلك لا حاجة لنون الوقاية.

المظهر التاسع: قلب الهمزة واواً عند جمع (حمراء و شقراء) ونحوها جمع مؤنث سالم:

إذا كان الاسم مؤنثاً مختوماً بألف بعدها همزة مزيدة للتأنيث، عند جمعه جمع مؤنث، تقلب هذه الهمزة واواً؛ لئلا تجتمع علامتي تأنيث في كلمة واحدة، فقالوا في جمع صحراء وخنفساء: صحراوات وخنفساوات⁽²⁾، ولو لم يقلبوا لقالوا: صحراءات و خنفساءات، وهذا مكروه عندهم.

فالغرض من قلب الهمزة واواً هو تجنب اجتماع علامتي تأنيث، فإذا لم تجتمع علامتي تأنيث، فلا حاجة للقلب، ولكنهم عند التنثية ساروا على الطريقة نفسها، بقلب الهمزة واواً، على الرغم من انتفاء الغرض، وعدم اجتماع علامتي تأنيث، فقالوا في تنثية شقراء، و صفراء: شقراوان، و صفراوان، ولو لم يقلبوا لقالوا: شقراءان، و صفراءان، فلم تجتمع علامتي تأنيث.

ونظير ذلك في النسبة إلى الاسم المؤنث المختوم بألف بعدها همزة مزيدة للتأنيث، فقالوا: حمراوي، و صحراوي، وإنما كان القلب للعلة نفسها، قال ابن يعيش: "وإنما قلبت في النسب؛ لئلا يصير علمُ التأنيث حشواً مع أنك لو نسبت إليه مؤنثاً، لاجتمع في الكلمة علامتا تأنيث، نحو: "حَمْرَائِيَّة"، و"صَحْرَائِيَّة"، وذلك لا يجوز، وأبدلوا منها في الجمع واواً؛ لئلا يجمعوا في اسم بين علامتي تأنيث"⁽³⁾.

فالغرض من القلب هنا أننا لو نسبنا إلى حمراء نسبة مؤنثة من دون قلب لقلنا: حَمْرَائِيَّة فتجتمع علامتي تأنيث، لكن ذلك لا يحدث لو نسبنا إليها نسبة غير مؤنثة فانتهى الغرض من القلب، ولكنهم قلبوا الهمزة واواً على الرغم من انتفاء العلة.

و نجد العلة نفسها في النسبة إلى الاسم المختوم بياء نسبة مؤنثة، فقالوا في النسبة إلى امرأة من البصرة أو من الكوفة: بصريّة، أو كوفيّة، فحذفوا التاء؛ فراراً من اجتماع علامتي تأنيث، ولو أبقوها لقالوا: بصريّة، و كوفيّة، وعندئذ تجتمع علامتي تأنيث، أما إذا كانت النسبة إلى المذكر، مثل كوفي، و بصري، تنتفي العلة من الحذف، ولكنهم حذفوا التاء عند النسبة إلى رجل من مكة، أو الحلة، فقالوا: مكّي، و حلّي، وجعلوا ذلك حملاً على النسبة المؤنثة، قال الرضي (ت ٦٨٦ هـ): "وإنما حذفت تاء التأنيث حذراً من اجتماع التاءين: إحداهما قبل الياء، والأخرى

(1) شرح التسهيل | 1 | 135.

(2) ينظر: للمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: 392 هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ت) 21.

(3) شرح المفصل | 3 | 202.

بعدها، لو لم تحذف، إذ كان المنسوب إلى ذي التاء مؤنثاً بالتاء إذ كنت تقول: امرأة كوفتية، ثم طُرِدَ حذفها في المنسوب المذكور، نحو رَجَل كوفي⁽¹⁾،

المظهر العاشر: زيادة الألف الفارقة بعد واو الجماعة:

تأتي هذه الألف مع واو الجماعة، وتُسمى الألف الفارقة، وفائدتها التفريق بين بعض التراكيب، منعاً للبس، وهذه الألف تكتب ولا تنطق، مثل (كتبوا، و لعبوا) ، أما اسباب مجيئها مع واو الجماعة، فهي: أولاً: للتفريق بين واو الجماعة في الفعل المضارع المنسوب أو المجزوم، المسند إلى الجماعة، مثل (الرجال لم يدعوا) ، وبين الواو التي من أصل الفعل، مثل (محمد يدعو)⁽²⁾، ولكن إذا كان الغرض هو التفريق أمنأ للبس، فإن هذا اللبس لا يتحقق في الفعل (يرمي)، عند اسناده إلى واو الجماعة، وفي حالتي النصب والجزم، مثل (الفرسان لم يرموا)، و (زيد يرمي)، فالفرق حاصل، ولا يحتاج إلى الاتيان بألف فارقة، لكنها ألحقت بواو الجماعة، على الرغم من انتفاء الغرض.

ثانياً: قالوا: إن سبب مجيئها هو للتفريق بين واو الجماعة و واو العطف، مثل (نظروا، وجدوا)، وإنما كان ذلك أمنأ للبس؛ لأن الواو منفصلة عن الفعل، ولكن إذا كانت متصلة، لم يحدث اللبس، وينتفي الغرض. وقد ذكر ذلك ابن قتيبة (ت276هـ) فقال: "ألف الفُصل تُزاد بعد واو الجمع مخافة التباسها بواو النَّسَق في مثل "وردوا وكَفَرُوا"، ألا ترى أنهم لو لم يدخلوا الألف بعد الواو ثم اتصلت بكلام بعدها ظن القاريء أنها كَفَرَفَ وفَعَلَفَ ووَرَدَفَ وفَعَلَفَ، فحيزت الواو لما قبلها بألف الفصل، ولما فعلوا ذلك في الأفعال التي تنقطع واوها من الحروف قبلها نحو ساروا وجاءوا؛ فَعَلُوا ذلك في الأفعال التي تتصل واوها بالحروف قبلها نحو كانوا وبانوا؛ ليكون حكم هذه الواو في كل موضع حكماً واحداً"⁽³⁾.

ثالثاً: قال بعض النحويين: أنَّها للتفريق بين ضمير المفعول وبين ضمير التأكيد⁽⁴⁾، أي بين الواو المتطرفة، مثل: (جاءوا هم)، و بين غير المتطرفة، مثل: (جاءوهم)، قال أبو الفداء (ت ٧٣٢ هـ): "واعلم أنَّ واو الجمع متى وقعت متطرفة، زيدت الألف معها كما تقدّم، ومتى وقعت مع ما يخرجها عن حكم التطرف لم تكتب الألف معها، فمن ثمّ كتبت: ضربوا هم، بألف إذا كانت لفظة هم ضميراً منفصلاً مؤكداً للضمير المتصل لفظة «هم» حينئذ كلمة أخرى مستقلة، وضربوا التي قبلها كلمة أخرى أيضاً. والواو فيها متطرفة، وكتبوا «ضربوهم» بغير ألف إذا كانت لفظة «هم» ضميراً متصلاً مفعولاً، والمتصل كالجزم مما قبله فكتبت بغير ألف لأنّ الواو حينئذ قد وقعت مع ما أخرجها عن حكم التطرف"⁽⁵⁾، ولكن العلة لا توجد مع الفعل اللازم، مثل: (ذهبوا هم)، و (جاءوا هم)؛ لأنه لا ينصب ضميراً، مثلما ينصبه الفعل المتعدي، فلم يبق غير الضمير المؤكد، وفي هذه الحالة ينتفي الغرض من وجود الألف الفارقة، ومع ذلك اقترنت الألف مع هذه الأفعال، مع زوال العلة.

(1) شرح شافية ابن الحاجب 2 | 6 .

(2) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، لجمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ 330 .

(3) أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 225 .

(4) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب 2 | 215 .

(5) الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء (ت ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠ م 2 | 355 .

والملاحظ أنّ الأسباب الثلاثة التي ذكرها النحويون، تتفاوت فيما بينها، في قوة قبول الرأي أو ضعفه، إذ إنّ السبب الأول الذي ذكرناه، هو أكثر الأسباب قبولاً عند النحويين، وإن كل واحد من هذه الأسباب ينتفي فيه الغرض، من مجيء الألف الفارقة.

المظهر الحادي عشر: ابقاء ألف الاسم المقصور المنكّر غير الثلاثي:

تحذف ياء الاسم المنقوص عند التثنية في حالتي الرفع، والجر، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [سورة طه آية 72]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾ [سورة الرعد آية 11]. إذ سقطت الياء خطأ، ولفظاً من كلمتي قاضٍ، و والٍ، وهذا مذهب سيبويه⁽¹⁾ وهو المشهور، والشائع على ألسنة النحويين؛ لأن الألفح الوقف على ما قبل الياء، لا عليها.

أما في الاسم المقصور فتحذف الألف لفظاً لا خطأً، نحو قولنا: هذا فتى، ونحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة البقرة آية 2]، فبقيت الألف ولم تحذف. فلماذا أبقوا الألف مكتوبة ولم يحذفوها في الاسم المقصور، على الرغم من أنها لا يلفظ بها، وحذفوها في الاسم المنقوص؟ والجواب على ذلك إنّ الثلاثي أقل الأصول، والاسم المقصور أقله ثلاثة أحرف، فحرصوا عليه من الترخيم، أو الحذف عند النسب، والحذف عند التثنية، قال أبو البقاء العكبري (ت 616هـ) في النسب إلى المقصور الثلاثي: "وَلَمْ تُحذفِ الألفُ لانتقاء الساكنين لِأَنَّ الإِسْمَ الثَّلَاثِيَّ أَقْلَ الأَصُولِ فَالْحذفُ مِنْهُ إِجْحَافٌ بِهِ"⁽²⁾، وترخيمه إجحاف به وإخلال في بنيته⁽³⁾، وكذلك حذف الألف، عند التثنية، فكلما (فتى) عندما لا تكتب معها الألف يُجحف بها، والعرب يحرصون على بنية الكلام، وجزء من حرصهم على ذلك التعويض؛ لأنّ الحذف يخرم البنية.

أما المنقوص، فلم تجد فيه اسماً من ثلاثة أحرف، إذ أقله أربعة أحرف، فإذا ما حذفت منه الياء، لا يُخرم ببنيته؛ لكون الذي يبقى ثلاثة أحرف.

إذا عدم حذف ألف المقصور في الخط، إذا كان ثلاثياً؛ لأنه سيكون على حرفين، وهذا إخلال عندهم، لكنهم لم يحذفوا الألف من غير الثلاثي، مثل: (مُلتقى، و مستشفى) وأبقوه في الخط دون اللفظ، حاله حال الثلاثي، مع انتقاء الغرض من ابقاء الألف، والظاهر أنّهم أجروه على سننٍ واحدٍ، لتطرد فيه الباب.

الخاتمة

بعد أن أتمنا البحث، يمكن الوقوف على أهم النتائج التي توصلنا إليها، وهي:

- 1- انتقاء الغرض واحدة من العلل القياسية، التي إذا ما سقطت من الشيء، زال الغرض منها، وقد تبقى، على الرغم من انتقاء وجودها.
- 2- ليس كل حذف أو إسقاط في كلمة، يؤدي إلى انتقاء الغرض، إذ نجد كثيراً من الكلمات التي يحذف فيها حرف لعلة صرفية، ولا ينتفي الغرض.
- 3- انتقاء الغرض يكون في حالات قليلة، ومعدودة، وقد تكون في المسألة الصرفية الواحدة، أكثر من حالة، ينتفي فيها الغرض، وعلى الأغلب، تكون فيها حالة واحدة.

(1) ينظر: الكتاب 183/4 .

(2) اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري (ت 616هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر للنشر سوريا.

دمشق، الطبعة: الأولى، 1416هـ-1995م |2 |147 .

(3) المصدر السابق |1 |347 .

3. تتوعت مسائل انتفاء الغرض صرفياً، بحيث شملت الافعال، والاسماء، وقد يكون انتفاء الغرض طرداً للباب، أو أمناً للبس، أو اعتباراً، أو غير ذلك.
4. قد يكون انتفاء الغرض وجوباً، وقد يكون جوازاً.

المصادر

القرآن الكريم

1. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (ت:316 هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، 1999م.
2. أدب الكاتب: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ت.).
3. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري (ت:761 هـ) ومعه كتاب : هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 2008 م .
4. البديع في علم العربية: لمجد الدين ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠ هـ .
5. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: لأبي النقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الطبعة: الأولى، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
6. تهديد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : لمحَبِّ الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش (ت:778 هـ) ، تحقيق : الدكتور عليّ محمد فاخر ، والدكتور جابر محمد البراجة ، والدكتور إبراهيم جمعة العجمي والدكتور جابر السيد مبارك ، والدكتور عليّ السنوسي محمد ، والدكتور محمد راغب نزال ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2007 م .
7. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت:900 هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1998م .
8. شرح ألفية ابن مالك: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ)، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، ١٤٣٢ هـ .
9. شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة»: لزين الدين بن الوردي (٦٩١ - ٧٤٩ هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، الرياض - المملكة العربية السعودية، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .
10. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين بن مالك (ت:672 هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر، مصر ، الطبعة الأولى ، 1990م
11. شرح شافية ابن الحاجب(ت 646 هـ): الرضي الإستراباذي(ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
12. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: محمد بن محمد حسن شرَّاب، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت ، لبنان، 1427 هـ، 2007 م .

- 13- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي (ت:368 هـ) ، تحقيق : الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور محمود فهيمي حجازي ، والدكتور محمد هاشم عبد الدايم ، والدكتور محمد عوني عبد الرؤوف ، دار الكتب والوثائق القومية ، مصر ، الطبعة الثانية ، 2009م .
- 14- شرح قطر الندى وبل الصدى: جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣ هـ .
- 15- شرح المفصل : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت:643 هـ) ، تحقيق: علي بو ملحم ، الطبعة: الأولى، مكتبة الهلال ، بيروت ١٩٩٣ م .
- 16- الكتاب :أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (ت180هـ) تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988 م .
- 17- الكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء (ت ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠ م .
- 18- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر للنشر سوريا- دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م
- 19- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني (ت:392 هـ) ، تحقيق : فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، (د.ت) .
- 21- المفتاح في الصرف: عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1978م.
- 22- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥ هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر، و أحمد محمد توفيق السوداني، و عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة: الأولى، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م .
- 23- المقتضب، أبو العباس المبرد (ت:285 هـ)، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة، (د.ط)،(د.ت).

References

Al-Quran Al-Kareem(The Holly Book)

1. Origins in Grammar, Abu Bakr Muhammad Ibn Al-Sirri, known as Ibn Al-Siraj (T. 316 AH), investigative by: Dr. Abdul-Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation, Beirut, fourth edition, 1999 AD.
2. The clearest paths to Alfiya Ibn Malik, Ibn Hisham Al-Ansari (T.: 761 AH) and with him the book: Hidayat Al-Salik to achieve the clearest paths, Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Al-Asriya Library, Beirut, 2008 AD.
3. Al-Badi' in the Science of Arabic, by Majd Al-Din Ibn Al-Atheer (d. 606 A.H), investigation and study: Dr. Fathi Ahmed Ali Al-Din, Umm Al-Qura University, Edition: First, Makkah Al-Mukarramah - Saudi Arabia, 1420 AH.
4. An explanation of the doctrines of the Basri and Kufic grammarians, by Abu Al-Baqa Al-Akbari (d. 616 AH), investigation: Abd al-Rahman al-Uthaymeen, first edition, Dar al-Gharb al-Islami, 1406 AH - 1986 AD.
5. An introduction to the grammar with an explanation of facilitating the benefits, by Muhib al-Din Muhammad ibn Yusuf, known as the Nazir of the Army (T.: 778 AH), investigated by: Dr. Ali Muhammad Fakher, Dr. Jaber Muhammad Al-Barajah, Dr. Ibrahim Juma'a Al-Ajmi, Dr. Jaber Al-Sayyid Mubarak, Dr. Ali Al-

- Sanoussi Muhammad, and Dr. Muhammad Ragheb Nazzal, Dar Al Salam for printing, publishing and distribution, first edition, Egypt, 2007.
6. Explanation of the Ashmouni on Alfiya Ibn Malik, Ali bin Muhammad bin Issa Al-Ashmouni (T.: 900 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, first edition, 1998 AD.
 7. Explanation of Alfiya Ibn Malik, by Muhammad bin Saleh bin Muhammad Al-Uthaymeen (d. 1421 AH), audio lessons transcribed by the Islamic Network website, 1432 AH.
 8. Explanation of Alfiya Ibn Malik entitled "Tahrir al-Khasasah fi Taysir al-Khalasah", by Zain al-Din Ibn al-Wardi (691 - 749 AH), investigation and study: Dr. Abdullah bin Ali al-Shallal, Al-Rushd Library, Edition: First, Riyadh - Saudi Arabia, 1429 AH. - 2008 AD.
 9. Explanation of the facilitation (facilitating the benefits and completing the purposes), Jamal Al-Din Bin Malik (T.: 672 AH), investigation by: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed, and Dr. Muhammad Badawi Al-Mukhton, Hajar for Printing and Publishing, Egypt, first edition, 1990 AD.
 10. Sharh Shafia Ibn Al-Hajeb, by Al-Radi Al-Istrabadi (d. 686 AH), investigative by: Muhammad Nour Al-Hassan, Muhammad Al-Zafzaf, and Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya Beirut - Lebanon, 1395 AH - 1975 AD.
 11. Explanation of the poetic evidence in the grammatical books, by Muhammad bin Muhammad Hassan Shurrab, first edition, Al-Resala Foundation, Beirut, Lebanon, 1427 AH, 2007 AD.
 12. Explanation of Sibawayh's book, by Abu Saeed Al Serafi (T.: 368 AH), investigation by: Dr. Ramadan Abdel Tawab, Dr. Mahmoud Fahmy Hegazy, Dr. Muhammad Hashem Abd al-Dayem, and Dr. Muhammad Awni Abd al-Raouf, House of National Books and Documents, Egypt, second edition, 2009.
 13. Explanation of Qatar Al-Nada Wbel Al-Sada, by Jamal Al-Din, Ibn Hisham (d. 761 AH), investigation: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Cairo Press, Edition: Eleventh, 1383 AH.
 14. Sharh al-Mofassal, Muwaffaq al-Din Yaish bin Ali bin Yaish (T.: 643 AH), investigation: Ali Bu Melhem, Edition: First, Al-Hilal Library, Beirut 1993 AD.
 15. The book, by Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar, nicknamed Sibawayh (died 180 AH), achieved by: Dr. Abd al-Salam Muhammad Harun, third edition, Al-Khanji Library, Cairo, 1988 AD.
 16. Laknach in Grammar and Morphology, by Abu Al-Fida (d. 732 AH), study and investigation: Dr. Riad bin Hassan Al-Khawam, Al-Asriya Library for Printing and Publishing, Beirut - Lebanon, 2000 AD.
 17. Al-Muftah fi Al-Sarf, Abdul Qaher Al-Jarjani (d. 471 AH), investigation: Dr. Ali Tawfiq Al-Hamad, first edition, Al-Resala Foundation, Beirut, 1978 AD.
 18. Al-Luma' in Arabic, Abu Al-Fath Othman Bin Janni (T.: 392 AH), investigative: Fayez Fares, Cultural Book House, Kuwait, (d. T.)
 19. Grammatical purposes in explaining the evidence of the explanations of the millennium, known as "Sharh al-shawahd al-Kubra", by Badr al-Din Mahmoud bin Ahmad bin Musa al-Aini (d. For printing, publishing, distribution and translation, first edition, Cairo - Arab Republic of Egypt, 1431 AH - 2010 AD.
 20. Al-Muqtab, Abu Al-Abbas Al-Mubarrad (T.: 285 AH), investigative: Muhammad Abdul-Khaliq Udayma,

21. Al-Kanash in grammar and morphology: Abu Al-Fida (d. 732 AH), study and investigation: Dr. Riad bin Hassan Al-Khawam, Al-Asriya Library for Printing and Publishing, Beirut - Lebanon, 2000 AD
22. Al-Labbab in the Illness of Construction and Expression: Abu Al-Baqa Al-Akbari (d. 616 AH), investigation: Dr. Abd al-Ilah al-Nabhan, Dar al-Fikr for Publishing, Syria - Damascus, Edition: First, 1416 AH 1995 AD
23. Al-Muqtadib, Abu Al-Abbas Al-Mubarrad (T.: 285 AH), investigative: Muhammad Abdul-Khaleq Udayma, (D. T.), (D. T).